

**رسالة سياسية!**  
  
 هذه الرسالة تتمة للرسالة التي أرسلناها في الأول من أيار 2016 الماضي. إنها تعالج الوضع العربي العام، وأوضاع بعض البلدان العربية التي تعاني صراعاً داخلياً حاداً وتدخلات أجنبية مريبة، كالعراق واليمن وليبيا.   
 **أولاً – الظاهرات الأساسية للوضع العربي**  
**1” – ثورات الربيع العربي مستمرة:**   
 مضى ست سنوات على ثورات الربيع العربي التي فجرها التونسي بوعزيزي، حين أحرق نفسه احتجاجاً على ما يعانيه المجتمع التونسي من استبداد وفساد وإفقار نظام زين العابدين بن علي. لقد حرك باستشهاده المجتمعات العربية الراكدة، مخيراً إياها، إما الانتفاض على تلك الأنظمة الظالمة أو البقاء خانعة أمامها.   
 بصرف النظر عما آلت إليه هذه الثورات، خلال هذه المدة، من تقدم ومراوحة في المكان وتأخر، إلا أن طابعها السياسي والاجتماعي مازال يحمل زخمه القوي لتحقيق تطلعات العرب إلى الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية، وتكنيس الأنظمة الاستبدادية المتخلفة واللحاق بركب الحضارة الإنسانية والتقدم العلمي في القرن الحادي والعشرين.   
 إن الانتكاسة التي أصابت الثورة المصرية جراء حكم الإخوان المسلمين والسيسي والمصاعب التي تواجهها الثورات السورية واليمنية والليبية جراء التدخلات الخارجية المعادية، لا ينبغي أن تدب اليأس في النفوس. فقوى الظلام هذه لن تتمكن من وأد هذه الثورات، لأنها، عدا عن عدالة القضية التي تناضل من أجلها، منسجمة مع منطق التاريخ ومنطق التطور الإنساني والحضاري الذي يتسم به قرننا الحالي.   
 ألا يحق لنا القول: إن ثورات الربيع العربي هذه تشكل الموجة الأولى من أجل التغير الديمقراطي الجذري؟ ورغم الصعوبات التي تواجها هنا وهناك، ستعود موجات الانتفاضات الشعبية إلى هذه البلدان حتى تحقق أهدافها. ألا يمكن أن نعتبر ما جرى ويجري في مصر نموذجاً لهذه الحالة، ورغم فشل ثورة 25 يناير 2011 وانتكاستها وعجز الحكم الحالي عن إدارة البلاد المثقلة بالأزمات؟ بمعنى أخر ألا نرى أن مصر مرشحة هي الأخرى لحركات وانتفاضات جديدة؟ نعتقد أن حالة العراق تشبه إلى حد كبير حالة مصر، لكن وفق ظروف معقدة داخلية وخارجية تراكمت منذ الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003.   
 **2” – مكان القضية الفلسطينية في ظل هذه الثورات:**  
 القضية الفلسطينية التي احتلت المقام الأول على ما عداها من القضايا لدى العرب أصبحت تحتل المقام الثاني. هذا بالطبع أمر مؤسف. لكن، والحق يقال، كيف يمكن لأي مواطن عربي أن ينصر القضية الفلسطينية وهو يرى، بأم عينيه، أغلب الأنظمة المستبدة ضالعة في التآمر عليه وعليها مع العدو الصهيوني؟! فتطهير البيت الداخلي من الفاسدين والمتآمرين هو الطريق الأسلم لنصرة هذه القضية؟   
 مهما يكن من أمر، يبقى الخطر الصهيوني خطراً وجودياً على الأمة العربية. فإسرائيل على علاقة وثيقة مع القوى الدولية المعادية التي تسعى لإفشال ثورات الربيع العربي وبخاصة ثورات مصر وسوريا والعراق. وهي، كما هو معلوم، تنسق مع الروس وتقدم الخدمات لهم، من خلال خط مباشر مع قاعدة حميميم. كما تمارس الضغوط على الولايات المتحدة الأميركية لمنع سقوط النظام السوري.   
 **3 “-الخطر الإيراني خطر وجودي:**   
 لعل أخطر ما تواجهه البلدان العربية، في المرحلة الحالية، التدخلات الإيرانية المكشوفة في شئونها الداخلية. هذا الأمر يعود تاريخه إلى ما قبل ثورات الربيع العربي. والذي كاد ينحصر في التدخل بشئون دول الخليج وبخاصة في البحرين والاحساء السعودي. ثم تنامى بعد سقوط الشاه لكنه تبلور على نحو أوسع بعد سقوط نظام صدام حسين 2003. وقد مكنت القوات الأميركية عملاء إيران من الإمساك بزمام السلطة في العراق.   
 علينا ألا ننسى تغلغل أنصار إيران في نسيج الطائفة الشيعية اللبنانية منذ أواسط الثمانينات، من خلال حزب الله تحت دعاوى تحرير الجنوب. وبفضل التعاون الوثيق مع حافظ الأسد، تمكن من التغلغل في مفاصل الدولة وصفى الكثير من التنظيمات الفدائية الفلسطينية واللبنانية التي كانت تواجه الاحتلال الإسرائيلي.  
 مع سيطرة الميليشيات الشيعية على مفاصل الدولة العراقية في عهد نوري المالكي وتوطد مواقع حزب الله في لبنان صار الحديث على المكشوف عن مشروع الهلال الشيعي الذي يربط إيران بالبحر المتوسط والذي جعل الاهتمام بالشأن السوري مسألة ملحة لهم، خصوصاً بعد قيام الثورة السورية وضرورة الحفاظ على نظام بشار الأسد.   
 إن سياسية إيران التي قامت على التفرقة المذهبية وتأجيج الفتن والاقتتال هنا وهناك وبخاصة في سوريا والعراق وصلت إلى الطريق مسدود. لقد جعلت العرب يشعرون كأنهم أمام صراع وجودي معها كالصراع القائم مع إسرائيل.   
 ما جرى ويجري في العراق، منذ عام 2003 وحتى الآن، أخذت نتائجه المأساوية تتبدى للجميع، على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بمن فيهم جمهور الشيعة العرب، إذ تتحمل إيران وعملاؤها المسئولية الأولى عنها. أما نتائج تدخلها العسكري والميليشياوي في الشأن السوري كان أكثر شدّةً مما جرى في بغداد مؤخراً. لكن الهزائم تلاحق قطعانها وقطعان الميليشيات، بما فيها ميليشيا حزب الله.   
 لا يجوز أن نرد اصرار إيران على المضي في نزعتها الفاشية هذه إلى الأيديولوجية التي يفرضها الملالي على أنصارهم ومجتمعهم فحسب، بل إلى الظروف السياسية القائمة في المنطقة والتي تجد تشجيعاً من المجتمع الدولي الذي يغض الطرف عن الإرهاب الذي تمارسه ميليشياتهم في العراق وسوريا ولبنان. هناك عاملان سلبيان لهذه الحالة. أولهما: الضعف العربي. والثاني: السياسة الأميركية المراوغة التي تتجاهل مخاطر تصرفات إيران أملاً بإبقاء الصراع قائماً في المنطقة والفتنة المذهبية مستمرة. هذا عدا عن ادعائها بأنها تنسق مع إيران لمحاربة داعش. فهي بالتعاون مع روسيا، تمنع المؤسسة الدولية من إدانتها واعتبار ميليشياتها الشيعية منظمات إرهابية.   
**4"- المؤثرات الدولية على الأوضاع العربية:**  
 لاشك أن احدى السمات الأساسية في الوضع العربي الحالي، تعود إلى أن المجتمع الدولي مازال عاجزاً عن إيجاد الحلول لأزمات المنطقة. مرد ذلك، كما قلنا مراراً وتكراراً، يعود إلى سياسات الولايات المتحدة الأميركية المعادية لثورات الربيع العربي، وبخاصة الثورة السورية. مؤخراً لاحظنا الحملة الأميركية على حزب الله، فهل يصل الأمر إلى مواجهة مع إيران؟  
 هناك من يرى أن الولايات المتحدة الأميركية تحاول إيجاد توازن بين قطبين رئيسيين أولهما السعودية ومن ورائها دول الخليج العربي والثاني إيران. لكن هناك اقطاب أخرى كإسرائيل وتركيا اللتين لهما مصالح في المنطقة. فالتطبيق العملي لهذا "التوازن" لم يخدم سوى المصالح الإيرانية والإسرائيلية. وهناك مصر التي هي قطب آخر وإن تراجع دورها.  
 نعتقد أن السياسة الأميركية تسعى باستمرار لتأجيج الفتنة في بلادنا والبحث عن تقسيم جديد لمناطق النفوذ. ربما تهيئ الظروف لسايكس – بيكو جديد. ولنا بما يجري في ليبيا مثال على ذلك. فهي ومعها الدول الأوربية ذات المصالح النفطية هناك، تتعاون مع ميليشيات إرهابية استضافت حكومة السراج في طرابلس كمنظمة <فجر ليبيا>. وفي الوقت نفسه تحارب البرلمان الشرعي المنتخب والحكومة المنبثقة عنه. والمثال الثاني على ذلك دعمها وتسليحها تنظيم <وحدات حماية الشعب الكردي>المشكلة من تنظيم الـ pyd الإرهابي المرتبط بالنظام تحت حجة محاربة داعش. إن هذه التنظيم هو امتداد لـ <حزب العمال الكردستاني> في تركيا الذي يمارس الإرهاب هناك. إنه يدعو صراحة إلى قيام منطقة كردية مستقلة ويمارس التطهير العرقي في الجزيرة والشمال السوري.   
 لكن أخطر ما تتعرض له المنطقة التدخل الروسي المكشوف في سوريا منذ أيلول 2015 وحتى الآن. لقد سبق أن تناولناه في أكثر من مناسبة. فلولا الموافقة الأميركية ما كان له أن يحصل. فالتطورات الأخيرة السياسية والميدانية، أظهرت أن هناك تنسيقاً كبيراً فيما بينهما، ولا شك أن فشل القوات الإيرانية في حماية النظام وتسارع سقوط الكثير من مواقعه في الصيف الماضي 2015 كان السبب الوحيد لهذا التدخل. فالطرفان الروسي والأميركي حريصان على حماية النظام من السقوط، تحت حجة أن "لا حل عسكرياً" للأزمة في سوريا، وأن الحل السياسي هو المخرج الأسلم والممكن. لكن مفاوضات جنيف في جولاتها الثلاث برهنت على صعوبة المخرج السياسي، نظراً لتعقد الأوضاع وإصرار النظام والإيرانيين على افشاله. فبشار الأسد فارسهم المفضل.   
 الملاحظة الأخيرة تتلخص في أن الدول الأوربية الرئيسية كإنكلترا وفرنسا وألمانيا قد ضاقت ذرعاً إزاء محاولات الولايات المتحدة الأميركية وروسيا تهميش دورها في حل أزمات المنطقة وبصورة خاصة في حل الأزمة السورية. فهي عدا عن تهديد مصالحها التاريخية، أخذت تعاني كثيراً من موجات الهجرة الوافدة بصورة رئيسية من سوريا وبالطبع من العراق وليبيا، كما تعاني من نشاط إرهابي خطير سبق أن ضرب باريس وبروكسل. لقد شهدنا في الآونة الأخيرة تحركات لهذه الدول عبرت عن رؤية مخالفة لتوجهات الروس والأمريكان، كما جرى في باريس وفيينا مؤخراً. ربما كان للتحرك السعودي دور في ذلك. من المؤسف لم يستطع هؤلاء حتى الآن التأثير على مجريات الأمور. ربما يفلح هؤلاء في تحقيق شيء من التوازن نظراً لأن الطرفين الروسي والأميركي قد صاغا مشاريع مشبوهة لحل الأزمة مع حلول شهر أب القادم. لكن بروز التناقضات الأميركية الروسية والروسية الإيرانية قد يطيح بما أتفق عليه، وهذا يعني أن الأزمة ستمتد حتى رحيل أوباما من البيت الأبيض. ويلاحظ مؤخراً وجود عسكري رمزي بريطاني وفرنسي والماني في سوريا (التنف ورميلان) تحت شعار محاربة داعش، نعتقد أنه محاولة لإرضاء بعض الأطراف الأوربية.   
 نعتقد أن الطرف الأوربي الذي أظهر استياءاً بالغاً إزاء محاولات تهميش دوره، بأن هذا التهميش سيزداد حدةً بعد اعلان المملكة المتحدة انسحابها من الاتحاد الأوربي بموجب نتائج الاستفتاء الذي جرى مؤخراً، وبالرغم من أن هذا الانسحاب لا علاقة لها بالأزمة السورية، بل تعكس وجود خلافات قديمة، ربما لعبت موجات تدفق اللاجئين الواسعة دوراً في تصعيدها وزيادة المخاوف على أمن واستقرار دولها، خاصة أن روسيا بدأت تشجع تيارات وأحزاب فاشية على الدعوة للانفصال عن الاتحاد الأوربي.   
**5- التحرك السعودي والخليجي والتركي:**   
 أشرنا في هذه الرسالة إلى حالة الضعف الذاتي العربي الذي أغرى إيران في إشعال الفتنة والحروب في العديد من البلدان العربية. كما كان سبباً في تراخي الولايات المتحدة عن معالجة جدية للأزمات الناشئة في المنطقة. فأوباما في أكثر من مناسبة أشار إلى أن الولايات المتحدة لم تعد شرطياً دولياً يتدخل لحل النزاعات بين الدول التي عليها أن تحل مشاكلها بوسائلها الخاصة. لكن الحقيقة أن مصالحها الحيوية تجعلها غير راغبة في ترك المنطقة أو اهمالها كما يدعي البعض. مع ذلك يبقى القول صحيحاً أن العامل الخارجي في معظم الدول العربية صار أقوى بما لا يقاس من العوامل الداخلية ، بمعنى أخر أضحت المنطقة ساحة للصراع بين الدول الكبرى. فالدول العربية مازالت منقسمة إزاء الأحداث الجارية في المنطقة. لعل أسوأها جاء من مصر والعراق والجزائر وعُمان التي تدعم العدوان الروسي، وتنسق بأشكال مختلفة مع إيران والنظام السوري، بما يخالف المصلحة القومية العليا. وهناك دول كالأردن وبعض دول الخليج تقف بين بين خلاف الموقف الحازم الذي تقفه المملكة العربية السعودية.   
 من المعروف أن المملكة كانت من أوائل الدول العربية التي أيدت الثورة السورية ودعمتها على مختلف الصعد عربياً وإقليمياً ودولياً. ومع تطور الصراع ورغم دعمها لحل سياسي على أساس جنيف1 الذي يقوم على هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات، دخلت في خلاف مع من يحاول حرف التسوية عن مسارها الصحيح مؤكدة أن على الأسد أن يرحل سلماً أو حرباً.   
 لعل أبرز إنجازات المملكة، نجاحها في إقامة التحالف العربي والإسلامي من خلال الجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامي الذي انعقد في إستانبول مؤخراً لمواجهة التمدد الإيراني، واعتبار <حزب الله > منظمة إرهابية. لقد وصل هذا التعاون إلى مستوى العمل المشترك، وخاصة مع تركيا. كذلك احتضنت مؤتمر الرياض الذي انبثق عنه هيئة التفاوض وتسمية الوفد المفاوض إلى مؤتمر جنيف، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن (2254).   
 لكن أفضل ما فعلته السعودية لنصرة الشعب اليمني قيام عاصفة الحزم التي ضمت دول الخليج ومصر والسودان ودول عربية أُخرى. لقد كانت رداً مباشراً على انقلاب الحوثيين وعلي صالح مدعومين من إيران. ورغم المصاعب التي تواجهها هناك، حققت نجاحات كثيرة أهمها إعادة الشرعية اليمنية إلى العمل داخل اليمن.   
 علينا أيضاً ألا ننسى دورها على المستوى الدولي، وخصوصاً مع الدول الأوربية لحثّها على أخذ دورها في حل أزمات المنطقة.   
 أخيراً، لا بدّ من وقفة عند (رؤية 2020\_2030) التي أعلنها ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. هدفها اجراء تغييرات في البنية الاقتصادية للمجتمع السعودي، قائمة على نهج ليبرالي يحتضن التكنولوجيا الحديثة. وحسب هذه الرؤية على السعودية ألا تعتمد على النفط في مداخيلها مع العام (2020)، ومطلوب أيضاً رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي إلى 65%. هذا التوجه يعني التحول نحو الصناعة، عدا عن أنه سيتماشى مع النمط الاقتصادي العالمي.   
 هناك من يسأل عما إذا كان بالإمكان اجراء تحول اقتصادي بمثل هذا العمق والجرأة في بيئة اجتماعية متخلفة عموماً ومن دون تحقيق تحول سياسي وقانوني له قاعدة اجتماعية تحميه من فئات اعتادت أن تعيش على اقتصاد ريعي يعتمد على النفط بواسطة العمالة الآتية من الخارج؟ وهل بإمكان الجيل الشاب أن يكون أداته الرئيسية؟ إذا ما قيّض لهذه الرؤية أن تتحقق، ألا يمكن اعتبارها ثورة مخملية داخلية تدرجية يمكن أن تُجري تغييرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟ وبالتالي اعتبارها مشروعاً وطنياً متناغماً مع مفاهيم الحداثة، يعطي السعودية دوراً متفوقاً في معالجة أمور المجتمع والدولة من دون خضات اجتماعية حادة؟ ختاماً نورد الملاحظات التالية:   
 1-يبدو أن هذه الرؤية تعتمد على اقتصاد قوي متنوع الطاقات والموارد، ولا شك أن النفط ساهم في صنعه. فراكم رساميل وخبرات مديدة ومتنوعة.   
 2-إن تحول المجتمع من الاعتماد على الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد يعتمد على قوة العمل المحلية، سيؤسس لحالة جديدة تهدم ما بني عليه الاقتصاد على مدى سبعين عاماً، كما ستهدم علاقات اقتصادية واجتماعية بالية وضارة اعتادت فئات اجتماعية عديدة العيش في ظلها، حيث عليها أن تخلي الطريق للجيل الشباب الذي يشكل 70% من المجتمع والذي سيتفاعل معها بسرعة، ويشعر بأهمية دوره في بناء الوطن وحقه بالمساواة وتوفير فرص العمل. كما ستتهيأ الظروف لخلق بيئة حاضنة لثقافة جديدة وتأسيس لحالة وعي اجتماعي أكثر تطوراً.   
 3-لعل أهم ما ستوفره الملاحظة أعلاه، أنها ستساعد على انحسار ظاهرة التطرف التي عانى منها المجتمع السعودي، وتمكنه من محاربة الإرهاب والتطرف سياسياً واجتماعياً.   
 4-كذلك سيكون من نتائج تطبيق هذه الرؤية أنها ستشق طريقاً خاصاً لتجاوز التناقضات الاجتماعية سلمياً، ومن دون أن تتراكم وتؤدي إلى صراعات حادة مع السلطة خلافاً لما جرى مع النظم الاستبدادية التي مازالت تقاوم التغيير.   
 5-كما ستنعكس النتائج الإيجابية الداخلية على علاقات السعودية بجوارها ومحيطها العربي والإسلامي على المستويين السياسي والاقتصادي، باعتبارها قوة اقتصادية يمكن أن تتكامل مع العديد من البلدان العربية ذات القدرات المتنوعة لقيام أفضل أشكال التعاون والتضامن.   
 **التحرك التركي:**  
 يسير الدور التركي الداعم للثورة السورية بالتوازي مع الدور السعودي. لعل من مفارقات القدر أن تتحول تركيا التي يقودها حزب العدالة والتنمية من حليف للنظام إلى نصير للثورة، وحاضنة لمختلف فعاليات المعارضة السورية خلال السنوات الخمس الماضية. كما كانت أيضاً مقراً لقوافل اللاجئين وممراً لهم إلى أماكن اللجوء في أوربا، وملجاً للثوار وتقديم مختلف أشكال العون والدعم لهم. وسمحت للمعارضة السورية بالنشاط مقدمة التسهيلات لها. ومن الهام الإشارة إلى أن المجتمع التركي بشكل عام تضامن مع اللاجئين السوريين، لكن لا يخلو الأمر من وجود فئات اجتماعية معادية لتطلعات الشعب السوري، وربما هي بقايا ممن يحملون العقلية الأتاتوركية والأقليات القومية والطائفية.   
 هذه السياسة التي انتهجها الرئيس أردوغان، ورئيس الوزراء السابق داود أوغلو واجهت مصاعب وعقبات داخلية وإقليمية ودولية. لكن أقساها جاء من سلوك pkk الذي يمارس إرهاباً داخلياً ومن روسيا التي تضغط لتهميش دورها في الأزمة السورية، والتي مست عمق أمنها. كما تحرص على إبقاء علاقاتها مع إيران خارج دائرة الخلاف. لكن المسألة المعقدة أتت من الخلافات الخطيرة مع الولايات المتحدة الأميركية.   
 لا بد ان نشير أخيراً إلى المصاعب التي تواجهها مع الاتحاد الأوربي بشأن اللجوء، والتلاعب في تطبيق الاتفاق الذي نصّ على السماح للأتراك دخول دول الاتحاد بدون تأشيرة شنكن. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى التعاون السعودي التركي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. لكن التوتر مع مصر بسبب الإخوان المسلمين، رغم تراجعه الآن مازال ينغص العلاقات التركية المصرية.   
 إن مجمل الصعوبات والأزمات التي تعاني منها تركيا، إضافة إلى موجة الإرهاب التي تضرب أمنها، دفعتها إلى إعادة تموضعها في الصراع الإقليمي. كان من نتائجها التسويات التي حصلت بينها وبين روسيا من جهة ومع إسرائيل من جهة ثانية. الغرض من إعادة التموضع هذه، تخفيف حدة التناقضات القائمة، وتسوية الخلافات العالقة بشأن مساعدة قطاع غزة . ربما ينتج عن هذه الحالة الجديدة، مواقف أقل حدةً بين هذه الدول الثلاث، بشكل يراعي كل طرف مصالح الطرف الآخر. ولا يمكن تجاهل أن التقارب بين هذه الدول شكل رسائل عدة لجهات مختلفة مؤثرة في المنطقة دولية وإقليمية ومحلية.  
 **6” -ظاهرة الإرهاب، والإسلام الشعبي، والإسلام السياسي:**   
 إن الملاحظة الأساسية على سياسة الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة حالياً أنها تركز على محاربة داعش والمنظمات الإرهابية الأخرى، بينما تُغِفل في الوقت نفسه إرهاب النظام السوري وإرهاب إيران والميليشيات الأخرى. لاشك أن ظاهرة داعش ظاهرة إرهابية، جاءت نتاج أوضاع داخلية وخارجية، فهم يعالجون النتيجة وليس السبب. فجذر الإرهاب والتطرف آت من ثلاث ظاهرات رئيسية وهي:  
 1- الاستبداد السياسي:   
 الأنظمة الاستبدادية التي ظهرت منذ أواسط القرن الماضي، والتي جاءت عبر انقلابات عسكرية. انتهجت كلها العنف أسلوباً في علاقتها مع الشعب متلاعبة في أسس بناء الدولة الحديثة القائمة على الدستور وفصل السلطات وسيادة القانون والحريات العامة. نموذج هذه الأنظمة عبر عنها حكم حافظ الأسد وابنه وصدام حسين والقذافي وعلي عبدالله صالح .... إلخ. في ظل هذه السياسة الاستبدادية من الطبيعي أن تسود مظاهر العنف والاضطهاد والفساد والإفقار. أما على المستوى الخارجي تسود عقلية التدخل في الشئون الداخلية لدول الجوار كما جرى في لبنان الذي ظلّ ردحاً طويلاً من الزمن خاضعاً للسياسة السورية، وكذلك اعتداء صدام حسين على الكويت والقذافي في تشاد. ومع الزمن ازدادت عزلة هذه الأنظمة عن مجتمعاتها ونشأت حالات من التمرد للخلاص منها. ومن المؤسف أن أغلب هذه الأنظمة حظي على الأقل في بدايتها على دعم قوى خارجية استطاعت أن تخفف من تناقضاتها مع إسرائيل كما هي الحال في مصر وسوريا.  
 2 – التدخل الإيراني القائم على تصدير الثورة:   
 في معرض الإشارة إلى التدخل الإيراني في الشئون العربية (الفقرة الثالثة من الظاهرات العامة) عالجنا هذا الأمر بما فيه الكفاية. ما نود تأكيده هنا أن المنطقة العربية تعاني من إرهاب إيران وإرهاب ميليشياتها المتنوعة التي توظفها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، إضافة إلى عملائها في الخليج أيضاً.   
 3-الإرهاب الوافد من أفغانستان وباكستان:  
 لاشك أن المنطقة العربية ابتليت أيضاً بتنظيمات إرهابية أتت من أفغانستان وباكستان أهمها القاعدة ووليدتها الجديدة داعش التي امتد وجودها بصورة خاصة في العراق وسوريا وليبيا. فهي تعتنق عقيدة متطرفة ومتخلفة لا تمت إلى الإسلام الحقيقي بصلة. لقد ترعرعت نتيجة التشجيع الأميركي الذي واجه الاحتلال السوفياتي لأفغانستان. لكن سرعان ما انقلبت عليه القاعدة منذ أحداث أيلول 2001 في واشنطن ونيويورك. فشنت الولايات المتحدة الحرب عليها منذ ذلك الوقت. لكن إعلامها مايزال يتهم الإسلام بالتطرف بين فترة وأخرى.   
 علينا أن نفرق بين هذه الظاهرات الثلاثة الإرهابية وبين تنظيمات الإسلام الشعبي والإسلام السياسي التي دخلت معمعان الصراع الدائر في المنطقة.   
 1"- بعد حركات الشباب التي أشعلت ثورات الربيع العربي ، كان الإسلام الشعبي أول من استجاب لها وانخرط فيها على نحو واسع، بعد أن لجأت الأنظمة المستبدة إلى العنف لقمعها. كان قوامه مشكلاً من شباب وسكان ضواحي المدن ومناطق التوسع العشوائي التي تعاني من الإهمال والتهميش الاجتماعي والاقتصادي وسطوة رجال الأمن، ناهيك عن تفشي البطالة وسوء الخدمات. التي أخذت تطالها نيران الإرهاب. هذا الحراك بدأ في حوران ثم امتد إلى الغوطة الشرقية بدمشق ثم حمص وإلى باقي المناطق وأخيراً في حلب. حتى الآن بالإمكان القول أن هدف هؤلاء اسقاط النظام، دون أن تكون لهم خلفيات سياسية أو أيديولوجية إسلامية. أما شعاراتهم كانت معروفة أيضاً تدور حول الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية. وهتافاتهم فكانت كثيرة كلها تدور حول الشعار الرئيسي (الشعب السوري واحد) و (سوريا حره حره بشار اطلع بره).  
 2"- لعل أفضل من يعبر عن ظاهرة الإسلام السياسي جماعة الإخوان المسلمين التي يقودها مكتب الإرشاد في مصر ذو الطابع الأممي الذي تتبع له فروعه في العالم الإسلامي.   
 إنها تعاني من أزمات حادة نتيجة فشل سياساتها في أغلب تلك الفروع وبخاصة في مصر وغزه وسوريا. مرد ذلك يعود إلى تمسكها بأيديولوجية "الحاكمية لله" التي ترفض حكم الأغلبية وتعترض على الديمقراطية. ويطغى لديها نزعة الاستئثار بالسلطة، أنتجت سياسات خاطئة ومدمرة ومثالها مصر. أما في سورية ، فقد أظهرت تجربة المجلس الوطني السوري انانية حزبية لدى الإخوان المسلمين ، وكانت مواقفهم في الداخل والمهجر تفرق ولا توحد .   
 يبدو أن حركة النهضة الإسلامية أخذت تغادر فكر الإخوان المسلمين إلى فكر آخر يقوم على مفهوم "الدمقرطة المسلمة"، واختارت سياسة "المشاركة لا المغالبة" وإعطاء الاهتمام "للوطني على الأممي"، أي تونس أولاً.   
 لعل أهم ما في هذا التحول أن حركة النهضة استوعبت واستجابت لروح ثورات الربيع العربي التي تتطلع لإرساء أنظمة قائمة على احترام الحريات والتعددية السياسية والقبول بنتائج صندوق الانتخاب والتداول السلمي للسلطة.   
  
 **ثانياً-الأوضاع في بعض البلدان العربية  
 1"- الوضع العراقي:**  
 مؤخراً، انطلقت معركة تحرير الفلوجة من سيطرة داعش بقرار إيراني مدعوم أمريكياً. هدفت إيران منها في هذا التوقيت، الإطاحة بموجة الاحتجاجات الواسعة التي اقتحمت الساحة الخضراء ومقرات الحكومة، مطالبة بتنفيذ الإصلاحات وعلى رأسها انهاء نظام المحاصصة الطائفية، ووقف تدخلات إيران في العراق ووضع حد لنفوذها، والتصدي لمحاربة الفساد ومحاسبة رموزه. كذلك خشيتها من تداعيات الانقسام في البيت الشيعي ونتائجه على التوازنات الداخلية وبوادر الانقلاب على الهيمنة الإيرانية ومخاطره على العملية السياسية.   
 أما الموقف الأمريكي فقد تلاقى مع الموقف الإيراني والذي يتقاسم معه المصلحة المباشرة في انقاذ العملية السياسية، وتثبيت سلطة العبادي وانهاء مظاهر التمرد الشعبي المطالب بالإصلاح. لكن مشروعها الأهم هو البدء بتحرير الموصل بالتزامن مع تحرير الرقة ضمن مشروع واحد يربط بين المدينتين، واستعجالها لتوظيف هذا الإنجاز في معركة الانتخابات الرئاسية المقبلة.   
 تشكلت غرفة العمليات أساساً من قادة ميليشيا الحشد الشيعي الطائفي بقوام تجاوز الخمسين ألف ومشاركة من القوات الأمنية العراقية وجهاز مكافحة الإرهاب إلى جانب مشاركة رمزية لأبناء العشائر بقيادة العبادي. أما القيادة الفعلية فهي لقاسم سليماني وضباط أخرين من الجيش الإيراني وبمشاركة نوري المالكي الذي زار مسرح العمليات وحرّض الميليشيات على القتل والتنكيل بأهالي الفلوجة.   
 اصطدمت المعركة منذ أيامها الأولى بعدد من العراقيل، ليس بسبب شراسة داعش، بل بسبب بروز تناقضات بين قادة الحشد الشيعي وباقي القوات المهاجمة، إثر افتضاح حملة الإبادة الجماعية بحق سكانها المدنيين العزل والهاربين من جحيم الموت والحصار والجوع ليواجهوا مصيراً أبشع من قطع للرؤوس والتعذيب الوحشي واعدامات بالجملة طالت أكثر من (400) مدني من الصقلاوية. هذه الجرائم وثقتها أقوال الناجين من الموت ومسؤولو مجلس المدينة ومفتي العراق. كما طالب شيوخ عشائرها بخروج إيران من العراق واعتبارها قوة احتلال. إضافة لتقارير العديد من المنظمات الدولية كمنظمة هيومان رايت ووش لتجعل من قضية الفلوجة قضية رأي عام، كان لها أثر كبير في كشف وتعرية إيران وزمرتها الإجرامية في بغداد.   
 لعل ما يقلق إيران، خشيتها من تطور الصراع السياسي الداخلي والذي رأت فيه تهديداً حقيقياً لنفوذها أولاً، وزيادة وتعمق الانقسام داخل البيت الشيعي الذي وصل إلى درجات خطيرة ثانياً، وتهديد للعملية السياسية عموماً وخصوصاً تلك الشعارات التي هدرت بها التظاهرات (بغداد حرة حرة – إيران تطلع برا) وحرق مقرات الأحزاب الموالية لإيران. لقد كان قوام هذا التحرك قوى وفئات اجتماعية عديدة بما فيها الجمهور الشيعي المهمش، وقد احتمى الجميع تحت مظلة الصدر اتقاءاً لانتقام الحشد الشيعي والأجهزة الأمنية.  
 أما إدارة أوباما، والتي شاطرت إيران خوفها، رأت في مطالب التحرك الشعبي خطراً يحرف العراق عن أجندته المرسومة لمحارية داعش.   
 للآسف، لا يعيش مسئولو اكراد العراق الهمّ العراقي بوصفهم جزءاً من الشعب العراقي، ولا يتعاملون مع محنته بصفتهم مكوناً ينتمي لهذا الوطن. والسبب في تقديرنا تغليب مصلحتهم وتعصبهم القومي وتهديدهم بالانفصال، كما هدد البرزاني أكثر من مرة باللجوء إلى الاستفتاء حول المناطق المختلف عليها. فأطماعهم مركزة على كركوك ومحافظة نينوى ومحيط الموصل. كما تنطلق سياستهم من اضعاف الدولة المركزية واستغلالها إلى أقصى حدّ ممكن.   
 إن الواقع العملي القائم الآن، يظهر عجز الأكراد عن التوحد أنفسهم في إدارة اقليميهم، حيث لا يزال هناك اقليمان (أربيل والسليمانية). الأول يعقد تحالفاً مع تركيا ويقيم علاقات ود وحسن جوار، بينما يرتبط الثاني بإيران وميليشياتها الشيعية. وخلال أزمة المطالبة بتغيير حكومي واحلال حكومة تكنوقراط، لم تكن عواطف معصوم ولا النواب الأكراد مع مطالب الشعب العراقي.   
 من المؤسف أيضاً، أنهم لم يدركوا بعد أن مستقبل العراق ومصيره مرهون إلى حدّ كبير بالتوازنات الإقليمية والدولية. فما يدور حول سايكس بيكو جديد من الصعب تحقيقه بسبب توزع الأكراد بين أربع دول، قد يفتح حروباً أهلية طويلة الأمد، ذلك أن كل بلد يرفض التخلي عن حدوده. فالمصلحة الوطنية للأكراد تقتضي تحسين شروط علاقتهم مع باقي مكونات الشعب العراقي بدل أن يكونوا ضيوفاً على العراق كما يتحدث بعضهم.   
 إذا كان لمحنة العراق من بداية، فهي متزامنة مع الاحتلال الأميركي وقراره بحل مؤسسات الدولة وعلى رأسها الجيش والأمن والشرطة. وهو ما سهّل للمكون الشيعي بسط سيطرته على مفاصلها. ومكّن إيران من تقوية نفوذها، مما سمح بقيام نظام طائفي احتكر السلطة والثروة، وشجع إيران على التلاعب بالنخب الحاكمة للسيطرة من خلالها على موارد العراق وصرفها في خدمة مشروعها. وكان من نتائجها أيضاً استشراء الفساد وهدر المال العام وصولاً إلى السياسي والاقتصادي والمالي، بعد أن أهدرت حكومة المالكي 800 مليار دولار صرفت لصالح تغذية الميليشيات الشيعية وحرب إيران في المنطقة، مثلما تمّ نهب مبالغ أخرى في توسيع قاعدة الفساد واملاء جيوب المتنفذين من زبانيتها.   
 إذا كان اجتثاث داعش ضرورة وطنية، نظراً لأيديولوجيتها المتطرفة ووحشيتها وخطرها على أمن العراق والعراقيين، إلا أنها كظاهرة تغذت من التطرف الشيعي الذي طغى على سلوك تنظيماته التي تناسلت وتنامت كرد فعل على دكتاتورية النظام السابق والباسه ثوباً سنّياً، ومن المؤسف أن هذا التوجه تبنّته وغذّته مرجعيات وأحزاب دينية، انصب حقدها انتقاماً على المكشوف ضد المكون السنّي الذي تأذى من نظام صدام حسين كغيره من مكونات الشعب العراقي.   
 ما يعيشه العراق الآن، بات يهدد باندلاع حرب أهلية لا تبقى ولا تذر. بعد أن أطل برأسه صراع المرجعيات المستتر، ما لم يصار إلى إيجاد مخرج ينهي الأزمة المعقدة والتي تتمدد عمقاً واتساعاً داخل المجتمع، وهذا المخرج يتطلب حلاً جذرياً من شأنه وضع حدّ للسيطرة الإيرانية، وإعادة النظر كلياً بالعملية السياسية، واجراء مصالحة وطنية تطوي الماضي المؤلم، وصياغة دستور جديد يأخذ بالاعتبار التوازن بين المكونات الثلاثة الرئيسية (الشيعية – السنّية – الكردية )، وإعادة توزيع ثروات البلاد بين المحافظات العراقية، والحفاظ على وحدة وعروبة العراق، وتحريره من التسلط الخارجي وإعادة بناء مؤسسات الدولة وخصوصاً الجيش والأمن على أساس وطني جامع.   
 **2"-الوضع اليمني:** أوضاع الشعب اليمني،على الأقل منذ انطلاق ثورات الربيع العربي، لا تختلف كثيراً عن أوضاع البلدان العربية التي ابتلت بالاستبداد، بما فيه استبداد العسكر. إنه شعب تواق إلى الحرية والديمقراطية والعدالة. فالمعركة من أجل التغيير السياسي والاجتماعي التي انطلقت عام 2011 مازالت مستمرة، لكنها تزداد تعقيداً بسبب التدخل الإيراني في شؤون البلاد. وبسبب الترابط الوثيق مع جوارها صار أمن الخليج من أمن اليمن.   
 إذا قارنا هذه الأوضاع وما يعانيه الشعب اليمني، على الأقل، خلال السنتين الماضيتين، أي منذ انقلاب الحوثي-صالح، مع ما يجري في سوريا والعراق، نراه يأتي بالدرجة الثانية من حيث حدّة العنف والشراسة، بل يمكن القول أن المخارج لحل سياسي عقلاني متعثرة بسبب رخاوة المجتمع الدولي وعجزه عن ايجاد حلول ناجعة وحازمة.   
 ما يعقد الأمور ، أن البنية السكانية لليمن تتداخل فيها المؤثرات القبلية والطائفية التي تزيد في تعميق الانقسام المجتمعي، يضاف إليها ما خلّفه الاستعمار الذي قسّم البلاد إلى شمال وجنوب أخذا يتباعدان مع الزمن. رغم توحدهما معاً وما نشأ بسبب ذلك من صراعات، فما زلنا أمام نزعات انفصالية تعيق وحدة المجتمع اليمني.   
 إن التسوية التي وافق عليها علي صالح، اقتضت تنحيته عن السلطة ومجيء نائبه هادي. ووفق الاتفاق سمح لهذا الدكتاتور أن يبقى محصناً في اليمن. فسرعان ما انقلب على نائبه متعاوناً مع الحوثيين، حيث سيطروا على مفاصل الدولة ومارسوا عنفاً ضد القوى المؤيدة للشرعية. ربما كان إبقاؤه في اليمن خطأً كبيراً، إذ نجح في إعادة السيطرة على أغلب قطعات الجيش، بصفته أحد قادته، إضافة لدور ابنائه وأقاربه. فكان يحظى بدعم كبير من ضباط عشيرته.   
 لولا عاصفة الحزم، التي أطلقتها السعودية ومعها دول الخليج العربي ودول عربية أخرى، لكنا أمام نكسة كبيرة تصيب الثورة اليمنية، بل أمام ثورة مضادة برعاية إيرانية، هي أشبه بما جرى في مصر من حيث نتائجها المدمرة. لقد استطاعت أن تعيد الرئيس الشرعي إلى عدن وتقدم الدعم والمساعدة للمقاومة اليمنية التي حققت حتى الآن العديد من النجاحات العسكرية، ودمرت قوات الحوثي وصالح في العديد من المدن والمواقع الهامة.   
 منذ الانقلاب المشؤوم، وتصدي عاصفة الحزم له، جرت مساعٍ دولية لإيجاد مخرج سياسي يجنب البلاد الانزلاق إلى حرب أهلية. لقد صدر عن مجلس الأمن القرار2216، يدعو إلى عودة الشرعية وتسليم مؤسسات الدولة لها، ونزع السلاح الثقيل من أيدي الميليشيات الحوثية. فعقدت اجتماعات في جنيف ومؤخراً في الكويت لإيجاد حل سياسي وفق هذا القرار واستناداً إلى المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وآلياته التنفيذية أيضاً. يبدو أن هذه الاجتماعات والحوارات لم تفضِ إلى نتيجة. فالإنقلابيون الذين يريدون الالتفاف على القرار الأممي المشار إلية وخلط الأوراق يطلبون الاتفاق على حكومة يشاركون فيها بهدف الحصول على شرعية لهم، وبالتالي تجري التفاهمات على القضايا الأخرى الواردة في القرار 2216.   
 من المؤسف أن هذه المفاوضات المتعثرة والتي استغرقت قرابة الشهرين، لم تسفر إلا على اتفاق بتسليم الأسرى من الأطفال دون شروط مسبقة، مضافاً إليها الإفراج عن المختطفين من الموطنين العاديين. يبدو أن التعنت الذي تواجهه المفاوضات اليمنية لا يختلف أبداً عما تشهده المفاوضات السورية. ولا ندري كيف ستتطور الأمور في قادم الأيام، والمرجح أن المعركة طويلة ولا بدّ من تحقيق انتصارات على الأرض من شأنها أن تفرض على الانقلابين التراجع أو تحقيق الحسم العسكري عليهم. أخيراً قدم المبعوث الدولي إحاطته إلى مجلس الأمن، والتي طرح من خلالها خريطة طريق للحل السياسي لإنقاذ المفاوضات من الاستعصاء القائم والمتمثل برفض الانقلابين الانصياع للقرار الدولي وتسليم السلاح ومؤسسات الدولة إلا بعد أن يطمئنوا لمشاركتهم في السلطة عبر حكومة شراكة وطنية. كما يقترح المبعوث الدولي تشكيل مجلس عسكري من ضباط يمنيين لم يشاركوا في القتال وتتولى اختيارهم جهات دولية وخليجية وعربية. مما يسهم في رأي المبعوث تجاوز حالة الاستعصاء القائم. يبدو أن مجلس الأمن صادق على خطته بخطوطها العريضة. مما يعكس توجهات جديدة له بجمع المتصارعين في إطار واحد، وهناك ضغط أميركي بريطاني وأممي على المملكة العربية السعودية والحكومة الشرعية من أجل التنازل عن قرارمجلس الأمن 2216 والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني.   
 **3” -الوضع المصري:**   
 بعد انتكاسة ثورة يناير 2011، والأخطاء القاتلة التي ارتكبها الإخوان المسلمون باحتكارهم السلطة ومحاولات أخونة الدولة، شاعت حالة خطيرة من الانقسام المجتمعي، أدخلت البلاد في الفوضى ووضعتها أمام مصير مجهول.  
 هذا الواقع الذي رفضه الشارع المصري عبر التظاهرات المليونية، استغلته المؤسسة العسكرية للانقضاض على الثورة واجهاضها، والعودة إلى السلطة، وطرحت نفسها كمنقذ من حكم الإخوان، وحريص على تحقيق أهداف الثورة. هكذا جاء انقلاب السيسي في الثالث من يوليو 2013. فبعد سلسلة من المناورات والمتاجرة بالشعارات التي سرعان ما اختفت على وقع آلام ومخاضات جديدة، بدأ يكابدها الشعب المصري على مختلف الصعد والمستويات، ليصحو على نظام استبدادي يطلق يد الأجهزة القمعية دونما حسيب أو رقيب، محولاً مصر إلى نموذج للدولة الأمنية البوليسية، وسط تراجع كبير لرمزية الدولة وهيبة مؤسساتها العريقة، وضمور لافت لقوة حضورها الفكري والأخلاقي ناهيك عن السياسي والقانوني وهكذا أصبحنا أمام ثورة مضادة.   
 كانت اولى خطوات السلطة الجديدة، سعيها لبناء شرعيتها في الداخل والخارج تعوضها عن شرعية سياسية تفتقر لها، وتؤمن الدعم الدولي والإقليمي اللازم، فقد حظي هذا النظام بدعم خارجي سياسي واقتصادي وازن، كما وفرت له المساعدات النفطية سيولة ضخمة، وتمتع بدعم المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي إضافة للبنك الافريقي والبنك الإسلامي، وحاز على دعم رجال الأعمال والمستثمرين عرباً وأجانب، والعديد من الأحزاب التقليدية، إضافة لمؤسسة الأزهر والكنيسة، ونال استحسان كل من إسرائيل وروسيا والعراق ونظام الأسد.   
 داخلياً، وعبر بوابة الحرب على الإرهاب، أطلق السيسي حملات قمع وتنكيل واسعة ضد الإخوان المسلمين وحركة حماس من اعدامات بالجملة واعتقالات طالت كل المحسوبين عليهم، وكشف عن عداء شديد لثورة يناير وثوارها وزج في السجون أكثر من ستين ألف من النشطاء والمعارضين. وأعلن حرباً مفتوحة ضد الحريات وحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والمعارضة السياسية. لقد طال القمع المعمم الشعب المصري بأسره. أما إقليمياً، فقد أظهر عداءه الواضح لثورات الربيع العربي. وأقام صلات مع إيران وروسيا، وأبدى دعمه لنظام الأسد، مرسلاً صواريخه لقتل الشعب السوري، والتنكيل بالمهجرين وطردهم واعتقالهم.   
 بعد مرور عامين من حكم السيسي، يجمع المراقبون أن أزمة وطنية شاملة وعميقة بدأت تضرب في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتزايد باضطراد مؤشراتها السلبية على المستوى الوطني والسياسي، تمثلت في ضرب المسار الديمقراطي والحياة السياسية، وتعطيل الدستور وشل عمل البرلمان وتغيب إرادة الشعب وسلب حرياته الأساسية. أما عن ظواهر المحسوبية والفساد، يقول د. هشام جنينة، رئيس الجهاز المركزي للحسابات، والذي يحاكم الآن بتهمة ترويج الأخبار الكاذبة، أن حجم الأموال المنهوبة من مؤسسات الدولة بلغ 600 مليون دولار. كما تزداد أوضاع الصحفيين والإعلاميين سوءاً وتدهوراً بسبب التضيق الواسع في مجال التعبير عن الرأي والأمثلة كثيرة أبرزها اعتقال نقيب الصحفيين واثنين من نوابه بعد اقتحام مقر النقابة وسط أجواء من الإرهاب والتخوين. أما على الصعيد الاقتصادي. فإن ما أطلقه النظام من مشاريع واعدة سميت مشاريع مصر القومية، فقد غلب عليها الارتجال والاستعراض وعدم دراسة الجدوى الاقتصادية، وهي لم تثبت فشلها فحسب، بل زادت من عمق الأزمة الاقتصادية القائمة. كما أظهرت التجربة أنها لم توضع في السياق الاقتصادي العام لتلبية حاجات الاقتصاد وتجاوز عثراته، ولم يكن هدفها تحفيز النمو ورفع الإنتاجية، بل استخدمت لاستجرار مزيداً من الدعم السياسي الخارجي وتوظيفه في خدمة أجندتها. أما نتائج هذه السياسة الاقتصادية فيمكن ايجازها بما يلي:   
 1- كشفت الموازنة العامة التي أُعلنت مؤخراً أن 10% منها للإنفاق الاستثماري (111) مليار جنيه، بينما تمّ تخصيص (46) مليار جنيه فقط لدعم السلع والأّجور وأن أكثر من 30% منها مخصص لتسديد فوائد القروض (292) مليار جنيه، هذا يعني أن النظام أغرق البلاد بمديونية كبيرة جراء كثرة القروض، مما يهدد باستنزاف الجزء الأكبر من موارد البلاد، وينعكس سلباً على باقي القطاعات. فقد اعترف السيسي شخصياً أن قطاعي الصحة والتعليم وكذلك الخدمات تحتاج إلى عشرات السنين كي نتمكن من إصلاحها، وعلى المصريين "أن يصبروا لأن الأولوية لبناء إرادة مصر وتمكينها من مواجهة التحديات".   
 2-تمّ حل مشكلة كهرباء المنازل على حساب كهربة المصانع، وتحوّل مشروع بناء ألف مصنع جديد إلى اغلاق (5000) مصنع وتسريح آلاف العمّال بسبب نقص الكهرباء والغاز الطبيعي وارتفاع أسعار الطاقة محلياً مما أدى إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع التكاليف.   
 3-كشف التوقيع لبناء مفاعل نووي بكلفة 25 مليار دولار مع روسيا عمق الهوة بين أولويات الاقتصاد ومتطلبات السياسة. أما عقود التسليح التي ابرمت بمئات المليارات، فقد كانت من عوامل تعميق الأزمة مع ما يرتبه ذلك من أعباء باهظة لا قدرة لمصر على تحملها.   
 أما الانعكاسات المباشرة فتتمثل في زيادة الاقتطاع المضطرد من الموازنة لتسديد فوائد القروض، وهو ما سيزيد في حجم المديونية، وتراجع متزايد في مخصصات الانفاق الاستثماري ودعم السلع والأُجور مما يضاعف حجم التضخم بعد فراغ الخزينة من القطع الأجنبي ووصول سعر الدولار إلى (11) جنيه مما يفسر ظاهرة الغلاء الفاحش والذي طال سائر طبقات المجتمع.   
 **4”-الوضع الليبي:**  
 المشهد الليبي الحالي، بسبب التدخل الدولي لفرض المجلس الرئاسي بزعامة السراج وحكومته المقترحة يسير إلى مزيد من التأزم. ربما يؤدي إلى اقتتال تكون نتائجه المدمرة تقسيم البلاد. فبدلاً من توجيه البنادق الوطنية لتطهير ليبيا من داعش وإجراء مصالحة وطنية، نرى أن الفريقين المتصارعين، السراج ومن معه والسلطة الشرعية وجيشها الوطني بقيادة حفتر، كل يقاتل داعش منفرداً دون أن تكون هناك أرضية مشتركة حول ليبيا المستقبل. مؤخراً شهدت منطقة اجدابيا هجوماً من تكتل إرهابي جديد يتألف من داعش وانصار مفتي ليبيا الصادق الغرياني وانصار الشريعة، وهذا ما دعا عقيله صالح رئيس مجلس النواب لإعلان الاستنفار العام وتعيين حاكم عسكري في مناطق القتال والتصدي للمهاجمين.   
 يبدو أن الوضع الليبي الحالي يشبه إلى حدّ ما الوضع السوري المعقد. فالثورتان الليبية والسورية تناضلان بعناد من أجل إقامة نظام وطني ديمقراطي على أنقاض الدكتاتوريتين المتوحشتين اللتين جثمتا على صدر الشعبين الشقيقين فترة طويلة من الزمن. أما الشبه الثاني فآت من إعراض المجتمع الدولي وعلى راسه الولايات المتحدة الأميركية الإقرار بالواقع الذي عبرت عنه ثورات الربيع العربي الساعية إلى إجراء التغييرات السياسية والاجتماعية بما يخدم المصلحة الوطنية العليا. ولا بدّ من الانتباه إلى أن الغرب يطمح في السيطرة على ثروات ليبيا النفطية وبالتالي العمل على إيجاد نظام مطواع ينفد تلك المصالح.   
 عقيلة صالح قال: لا توجد لدينا خصومات شخصية. مجلس النواب صادق على اتفاق الصخيرات. لكنه رفض المادة الثامنة من هذا الاتفاق لمخالفتها الدستور. كذلك لم يعطِ حتى الأن الشرعية للمجلس الرئاسي والحكومة المقترحة. يراد لهذه الحكومة أن تمرّ دون موافقة البرلمان. فعلى جميع الوزراء المقترحين أن يمثلوا أمام البرلمان. إذ هناك من يرفض الحضور لأسباب كثيرة فمنهم من عليه تهم أمام القضاء. وهناك محاولة لدمج مسألة الرئاسة بمجلس الوزراء. صلاحيات الرئاسة يجب أن تبقى بيد البرلمان وتعود له كل الصلاحيات السيادية، حتى ينتخب رئيس جديد للبلاد. هناك أيضاً من لا يعترف بالجيش تحت إمرة القائد العام المعين شرعياً من البرلمان. بينما هم يعملون على تشكيل جيش موازٍ.   
 لعل أخطر ما في الموقف الغربي من الأزمة الليبية، أن الغرب ليست لديه الرغبة في مواجهة التنظيمات المتطرفة، رغم أنه والمجتمع الدولي صنفاها على أنها إرهابية. والأمر لا يقف عند هذا المستوى من التقييم. فتداعيات الأزمة الليبية تطال تونس وكذلك العلاقات الليبية-التونسية بعد تبادل الاتهامات حول مصادر الإرهاب. كما جرى ويجري استهداف الجزائر من الجهات الإرهابية عبر إطلاق صواريخ طالت الحقل النفطي (الخريبشة). كما يتعرض جنوب الجزائر لهجمات ارهابية بسبب وجود جهات متطرفة منها مثلاً كتيبة المرابطين (القاعدة) التي استهدفت قاعدة (إينميناس).  
 وهكذا صار ما يجري في ليبيا مصدر قلق للدول المجاورة (تونس-الجزائر-مصر) خصوصاً بعد الحديث عن وجود أكثر من ثلاثة آلاف تونسي يقاتلون في صفوف داعش في كل من ليبيا وسوريا والعراق. كذلك علينا أن نلاحظ أن داعش أخذت ترسل احتياطها المتواجد في سوريا والعراق إلى ليبيا.   
 رغم كل هذه المخاطر نرى أن منظمة فجر ليبيا العائدة للإخوان المسلمين وكذلك قوات معيتق وربما تنظيمات أخرى، استضافت حكومة السراج وسمحت لها بالعمل في طرابلس. ولا ندري متى ينتهي شهر العسل هذا. فلا يمكن الركون إلى هذه التنظيمات التي قد تنقلب عليها يوماً ما.  
 يلاحظ مؤخراً أن هناك تراجع في تأييد المجلس الرئاسي بعد فشل اجتماع النواب في غدامس، وهناك أيضاً أعضاء في المجلس حملوا السراج مسؤولية الفشل في ايجاد تفاهمات مع البرلمان الشرعي، رغم الدعم الخارجي الذي يتلقاه من الغرب.   
 **5"-الوضع الفلسطيني:**   
 بعد انطلاق ثورات الربيع العربي، حدثت تغيرات أيضا طالت القضية الفلسطينية من حيث مكانتها ومستوى الاهتمام العربي والدولي بها ، بعد أن تصدرت المشهد السياسي لأكثر من ستة عقود ، فالأحداث الدامية في المنطقة و المأسي الإنسانية التي رافقتها ، وانخراط القوى الدولية والإقليمية والمحلية في هذا الصراع، أفرزت وعيا سياسيا جديداً دفع النخب السياسية والفكرية لإعادة ترتيب أولوياتها وفق منظور سياسي واجتماعي جديد أيضا .   
 فالأوضاع الفلسطينية عموما تأثرت كثيرا بهذه الثورات وخصوصا الثورة السورية والمصرية، فقد شهدت بعض الحراك خلال حكم مرسي لكنها سرعان ما شهدت تدهورا كبيرا مع حكم السيسي.   
 لعبت حماس دورا غير معلن في دعم العديد من التنظيمات الجهادية في سيناء ضد نظامه، الأمر الذي سبب لها الكثير من المتاعب والأزمات في علاقتها بمصر. كانت من نتائجها إغلاق المعابر لمرات عديدة ولفترات طويلة، وتدمير الأنفاق التي تشكل شرياناً حيوياً لقطاع غزة، إضافة لإجراءات وجودية قاسية، مما جعلها عرضة لحصار خانق سبب مزيدا من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أما علاقتها القديمة مع النظام فقد زادت من حدت التناقضات، سواء بالداخل الفلسطيني أو مع بلدان الربيع العربي، مما اضطرها لاتخاذ موقف حيادي منها، كما جرى في الحالة السورية، وبالطبع هذا استفز النظام ودفعه ليمارس ضغوطاً وتقييداً عليها.  
 هذه الأوضاع الصعبة التي تعيشها حماس، دفعتها لإيجاد مخرج يمكنها من الإفلات من الحصار الذي تفرضه مصر بعد أن تعرضت لهجوم كبير وحصار وتضييق من نظام السيسي، تمثل في إعادة تموضع الحركة على نحو جديد، بإن تعلن انسحابها من أسرة الإسلام السياسي وتحولها لحركة وطنية فلسطينية. والمأمول من هذا التحول أن يُشكل فرصة تغتنمها الحركة لإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية على قاعدة جديدة تضع حدا لحالة الانقسام التي طال أمدها، لكن هذا يستدعي السؤال عمن سيرعى حماس في الوضعية الجديدة؟   
 أما وضع السلطة الفلسطينية فلم يكن بأحسن حال من وضع حماس، فحالة الاهتراء والتآكل السياسي المترافقة مع حالة الجمود والشلل وعجزها عن إعطاء أي دفع للقضية الفلسطينية وانعدام قدرتها على تحريك الوضع الداخلي واستنهاضه، والتفاعل مع ثورات الربيع العربي جعل الموقف الفلسطيني عموما متخلفا إزاءها إلى جانب استمرار حالة الانقسام الوطني دون ظهور أي أفق لتجاوزه، وبالتالي فشلت محاولات استعادة الوحدة الوطنية وغياب برنامج وطني يتفاعل مع التطورات العربية الجديدة.  
 لقد أسهمت هذه الحالة من العجز والاستنقاع في اغلاق الأفق السياسي الفلسطيني عموما، وادخل الشباب الفلسطيني في حالة من اليأس في مواجهة الاستيطان الاسرائيلي المستمر بسبب تعنت الاحتلال ورفضه لأي حل سياسي يضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته. وأدت ممارساته واعتداءات المستوطنين اليومية لحالة غليان جديدة، اندلعت على أثرها هبة شبابية بدت وكأنها عودة للانتفاضة، خصوصا أن القمع الإسرائيلي وما رافقه من قتل وتهجير واعتقال وهدم للبيوت ومصادرة للأراضي، وصلت وحشيته مستوى يندى له جبين الإنسانية.   
 تأتي المبادرة الفرنسية الداعية لعقد مؤتمر دولي للسلام، كمحاولة لإحياء مشروع الدولتين الذي بدأ يلفظ انفاسه، في غياب أي موقف امريكي داعم لهذا التحرك ربما يعود السبب أن الأمريكان لا يريدون الاستمرار في احتكار المساعي لحل المشكلة الفلسطينية مع إسرائيل وابقائها في أيديهم. فقد عجزت إدارة أوباما عن الضغط على نتنياهو للتجاوب مع هذا الحل.   
 ربما بدا الغرب قلقا من ترك هذه البؤرة المتوترة مفتوحة في ظل أجواء الفوضى العامة التي تضرب المنطقة، وخشيته من تنامي حدة الإرهاب الإسرائيلي دفعته لدرء نتائجه المحتملة على بلدانه.   
 لا نعتقد بوجود حظوظ لنجاح المسعى الفرنسي، لكن زيارة نتنياهو المفاجئة لموسكو بهدف زيادة التنسيق والتعاون الأمني والسياسي مع حليفه بوتين، تعطي الانطباع عن قلق إسرائيل من مغبة هذا الحراك الأخير ومن تداعياته وخوفها أن يتحول الى قيود دولية في ظل اضطراب العلاقة مع الشريك الأمريكي. يأتي هذا التحرك وإسرائيل تعيش أفضل حالاتها هذه الأيام بسبب الخراب الكبير الذي أصاب الدول العربية، والذي يصب في خدمة الامن الإسرائيلي، فهي لم تدخر جهدا للضغط على إدارة أوباما لمنع انهيار نظام الأسد، وتعميق التعاون اللوجستي والاستخباري مع الروس لتوجيه مزبد من الضربات ضد الثوار السوريين. رغم أن السلوك الإيراني في سوريا يصب أيضا في خدمة مصالحها، إلا أنها ترفض أي وجود لإيران في سوريا، وتضغط على الروس من أجل أخذ مطلبها هذا بعين الاعتبار، وربما نشهد قريباً تنسيقاً روسياً اسرائيلياً لإضعاف الدور الإيراني في سوريا.

**6" – الوضع التونسي:**   
 لا تزال التجربة التونسية ، رغم مخاضها الذي حمل الكثير من العثرات ، تحتل موقعا ريادياً في صدارة مشهد الربيع العربي ، ليس لإطلاقها شرارتها الأولى فحسب ، بل بتقديمها نموذج مختلفا لصيرورة التفاعل مع هذا التغيير، واعتمادها أدوات الحوار والسياسة وسيلة لتحولاتها وارتقائها بعيدا عن العنف و الاستئثار والاقصاء. لقد استطاعت عبر جولات من الصراع السياسي أن تبلور نظاماً سياسياً يعتمد التعددية والتداول السلمي للسلطة، ووضعت دستورا يحفظ مدنية الدولة وهويتها الوطنية والعربية.  
 وعلى الرغم من أن هذه المخرجات لم تأخذ شكلها النهائي، بعد تعرضها لخضات سببها هجوم المتطرفين الإسلامين على العملية الديمقراطية ومحاولة اجهاضها، وكذلك تعقيدات الحالة الانتقالية وما رافقها من عدم استقرار سياسي انعكس قصوراً في أداء الحكومات وضعفاً في تماسكها.   
 تمر التجربة الآن في مرحلة حرجة وحساسة من تاريخها. فمنذ انتخابات 2014، وبعد أن عبر الشعب التونسي عن خياره السياسي بالتعددية السياسية والحزبية والبرلمانية، وتشكل بموجبه البرلمان والدستور، وحكومة ائتلافية تعكس موازين القوى انتخابياً، وبعد انقضاء أكثر من عام ونصف على حالة من الاستقرار القلق، بدأت بوادر الضعف وعدم الانسجام في صفوف الفريق الحاكم بالظهور، ليس فقط في الأداء الحكومي والتعثر في إدارة البلاد، بل من عجز الائتلاف الحاكم عن تحقيق الانسجام المطلوب، وفشله في إدارة عجلة الاقتصاد المتأزم وتحقيق التنمية والاستقرار.   
 لقد عصفت الانقسامات في حركة نداء تونس، والاضطرابات الداخلية في صفوف حركة النهضة التي ظهرت أثارها الواضحة في أداء البرلمان والحكومة، مما أدى إلى تبعثر التحالفات القائمة لصالح ائتلافات صغيرة جديدة، كاشفة عن حالة من الهشاشة السياسية كانت سبباً لعدم الاستقرار وسط دعوات لتشكيل حكومة وحدة وطنية بما يتعارض مع نتائج الانتخابات الأخيرة. الأمر الذي يجعل من خيار حكومة وحدة وطنية ممراً ضرورياً.   
 لا يمكن الحديث عن تونس وثورتها، وعن تجربتها ومآلاتها، دون الإشارة إلى تراكمات تاريخية وحضارية حققها الشعب التونسي في العديد من المجالات الاجتماعية والفكرية، كما من غير الممكن الإشادة بفرادتها دون التوقف عند استجابة النخب السياسية والثقافية للثورة وحسن تفاعلها معها. ولا بدّ من التوقف بشكل خاص، عند تجربة حركة النهضة وتطور مواقفها بوصفها القوة السياسية الأكبر حجماً وحضوراً في الشارع التونسي، وأهمية هذا الحضور الذي تخطّى تأثيره الداخل التونسي لتصل اصداؤه الفضاء العربي والإسلامي، فقد كان قادتها منذ مطلع التسعينات، من أوائل الإسلاميين اللذين ربطوا الإسلام بالديمقراطية واعلنوا القبول المسبق بنتائج الانتخابات مهما كانت، كما أكد زعيمها راشد الغنوشي إثر انطلاق الربيع العربي بأن الإسلام والديمقراطية توأمان، وكذلك ضرورة الفصل بين الديني والدنيوي، وأن مهمة الدولة ليست فرض عقيدتها على الشعب، بل في تقديم الخدمات للناس والسهر على حفظ الأمن.   
 برز موقفها الأكثر أهمية واحتراماً، بعد اعلان نتائج الانتخابات وتنازلها عن الأغلبية التي أحرزتها، واختيارها سياسة الائتلاف والجبهات مع الجميع رافعة شعار (المشاركة لا المغالبة)، وذلك حرصاً منها على تجنيب تونس احتمال الانزلاق إلى حالة عنفيه شبيهة بالحالة المصرية. وهذه كلها مواقف تسجل لها ولا يستطيع أحد إنكارها.   
 أما الجديد اليوم فهو ما أدلى به قادتها في مؤتمر لها، من اعلان نيتهم في مغادرة الإسلام السياسي والتحول إلى (حزب سياسي ديمقراطي ومدني ذو مرجعية حضارية مسلمة وحداثية). وأن (النشاط الديني سيكون مستقلاً عن النشاط السياسي). كما نشرت الصحافة نص الرسالة التي وجهها الغنوشي لقادة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين. يؤكد فيها افتراق حركة النهضة عنهم، ويحملهم مسؤولية تبني سياسات تستخف بالشعوب وتقود إلى الدمار. كما أكد فيها أولوية (الوطني) على (الأممي)، رافعاً شعار: تونس تأتي أولاً وتتقدم على أي ولاء إسلامي عابر للحدود.  
 لا شك أن لهذه الخطوة الريادية أهمية بالغة، ليس لصدورها عن حركة تنتمي إلى الإخوان المسلمين وهو أمر في منتهى الأهمية، بل لما سيكون لها من تداعيات على مستوى دول وشعوب المنطقة والعالم العربي والإسلامي. فهي في تقديمها (الوطني الديمقراطي) على (الإسلامي الأممي) تُحدِثُ انقلاباً فكرياً وسياسياً داخل منظومة الإسلام السياسي، وتأسس لمنظور جديد للشرعية السياسية يجعلها جزء من العملية الديمقراطية التي تناضل لإرساء التغيير الوطني الديمقراطي، ويصب في مصلحة الشعوب التواقة للحرية والديمقراطية في معركتها المصيرية للقضاء على الاستبداد من كل شكل ولون. وهذا أمر هام جداً ينبغي على ثورات الربيع العربي أن تقتدي به في بلدانها وخاصة في مصر وسوريا.   
 **7” -الوضع اللبناني:**  
 لا يزال لبنان يرزح تحت ضغوط أزماته المتفاقمة، دون أن يلوح في الأفق فرص حقيقية للخروج منها، وأهم عناوينها تجذر حالة الانقسام السياسي والاجتماعي وسط حالة من الشلل والجمود تهيمن على أجهزة الدولة ومؤسساتها، مما جعله عرضة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي، وتدهور أوضاعه الاقتصادية والمعيشية.   
 منذ اغتيال الشهيد رفيق الحريري الذي فجر ثورة الأرز، وأدت إلى خروج جيش النظام السوري منه، بقي رهينة للنفوذ السوري والإيراني، وبقيت قراراته مختطفة من قبل حزب الله وحلفاءه، وعقب انطلاقة الثورة السورية استمر لبنان يتقلب على صفيح ساخن وسط مخاوف من انفجار الأوضاع. لكن ثمة اجماع، بأن حل مشاكل لبنان مرتبط إلى حدّ بعيد بتطور الأوضاع السورية، يترافق ذلك مع سعي دولي لإبقائه خارج دائرة الحرائق التي تعم سوريا والمنطقة.   
 لعل الانسداد السياسي آت من التعطيل الرئاسي والشلل الحكومي وتغييب دور المجلس النيابي، ودخول حزب الله الحرب في سوريا وسيطرته على القرارات المصيرية وهناك حالات أيضاً يعاني منها الشعب اللبناني جراء الفشل الاقتصادي وزيادة حدة الاستقطاب الطائفي، التي افرزت العديد من الاعتراضات المجتمعية، خصوصاً في أوساط الشباب ومنظمات المجتمع المدني للصيغة التي فرضها انقسام النخب السياسية بين8 و 14آذار منذ عشر سنوات، واضطرار الأحزاب والقوى المحسوبة على الأخيرة للتكيف والاذعان لما تفرضه قوى 8 آذار المدعومة من النظام السوري وإيران. لقد أخذت هذه التحركات الشعبية والشبابية منحى رافضاً لهذه الاصطفافات، وعابرة للطوائف والأحزاب بعدما مست أساسيات الحياة اليومية للبنانيين والتي بلغت ذروتها في أزمة النفايات والفشل الحكومي في إيجاد حلول لها. فالقوى التقليدية حاولت الوقوف بوجه هذه الموجة الجديدة من الاحتجاجات، لكنها فشلت بسبب اتساع الاستياء الشعبي المتزايد وتآكل رصيدها السياسي. فقوى 14 آذار تحديداً تتحمل المسؤولية الرئيسية عن هذه الحالة.   
 كشفت الانتخابات البلدية الأخيرة مفاجآت غير متوقعة فقد خسر حزب الله أكثر من 40% من مقاعده وكذلك تيار المستقبل. الذي لم يعد الجهة السياسية المعوّل عليها لمواجهة تسلط ذلك الحزب.   
 إن تحول دور حزب الله الى ذراع عسكري إقليمي في خدمة المشروع الإيراني وتورطه في ارتكاب جرائم بحق الشعب السوري وسط حالة من العجز للوقوف بوجهه، مضافاً إليها الاسنتزاف الكبير الذي تتعرض لها قدراته العسكرية والبشرية والمالية جعلت مصيره مهدد بعد تزايد دائرة الاعتراض على دوره , كما بدأت التناقضات داخل صفوفه وضمن حاضنته السياسية والطائفية تظهر آثارها هنا وهناك, مما يجعله مرشحاً لمزيد من التمزق والانقسام , بالتزامن مع توجه عربي وإسلامي ودولي أيضا لمحاصرة دوره ونشاطه الإرهابي عبر العديد من الإجراءات السياسية والمالية ولا سيما العقوبات الأميركية الجديدة لتقيد حركته ونشاطه المالي والمصرفي, ووجود مشاريع أمريكية وأوربية باتجاه تصعيد هذه الضغوط للوصول الى تصفيته كمنظمة إرهابية تطال كل وجوه نشاطه بعد أن تحول إلى مافيا إرهابية للإتجار بالبشر والسلاح والمخدرات.

لا شك أن بروز ظاهرة الشباب والوزير أشرف ريفي المتمرد على مواقف تياره المتخاذلة الذين تصدوا لهيمنة رموز النخب السياسية التاريخية في 14 و8 آذار يعبر، عن تنامي حركة مدنية واسعة بدأت أولى ثمارها في انتخابات البلدية في بيروت , وما تزال مطالبها برفض الطائفية والمحاصصة ورفض إرهاب حزب الله وحلفائه تلاقي صدى واسعاً يعول عليه كثيراً .   
  
 \*\*\*\*\* \*\*\*\*\* \*\*\*\*\*  
 بعد هذا العرض الواسع لمجمل الأوضاع العربية، وعلى الرغم من بعض الانتكاسات أو الاستعصاءات التي تعيشها الثورات العربية هنا وهناك ولاسيما في كل من سوريا واليمن وليبيا. نعتقد أن حالة انسداد الأفق السياسي في إيجاد مخرج لهذه الأزمات ربما سيستمر حتى ظهور إدارة أميركية جديدة.   
 لا شك أن هذا العامل الهام سيلعب دوره في تجميد الوضع العربي وربما نشهد تراجعاً هنا وهناك، لكننا على يقين بأن لزخم الثورات التي انطلقت من رحم الواقع العربي لن يتراجع وسيكتسب مداً جديداً بسبب توفر كل مقومات استمراره، وبالتالي نجاحه في تحقيق أهدافه في دخول العرب منطق العصر، وأن تأخذ الشعوب العربية مصيرها بيدها. ونظراً لأهمية هذه التحولات التي ستخلق علاقات جديدة بين شعوب الشرق فإنها ستؤثر على جوارها أيضاً.   
 لقد حفلت تجربة السنوات الست الماضية بمتغيرات كثيرة، ووضعت الشعوب العربية أمام عالم جديد، دفع نخبها وأحزابها لإعادة النظر عميقاً في وعيها ومنطلقاتها وأهدافها. فقد شهدنا انحساراً واضحاً لدور وتأثير الحركات والأحزاب ذات الطابع الشمولي والنزعة الأيديولوجية وكشف خواءها وافلاسها الفكري والسياسي ومثالها الأبرز الأحزاب الشيوعية العربية والإخوان المسلمين والأحزاب القومية الساعية للوحدة القسرية، فأغلبها أعرض عن هذه الثورات، بل وفشل بعضها في ركوب امواجها. مما وضعها أمام تحديات مصيرية تهدد بانقراضها وزوالها ما لم تُقدم على اجراء تغييرات جوهرية في بنيتها وتطلعاتها وأهمها الانفتاح على القوى الاجتماعية الجديدة التي حملت لواء التغيير والاعتراف بدورها، ورسم سياسة وطنية قائمة على قبول الأخر وهجر عقلية المناورة والتآمر والتسلط.   
 أما آن الأوان للمجتمعات الغربية التي كونت ثقافتها عبر عقود طويلة، أن تغير نظرتها إلى شعوب الشرق وتحترم تطلعها إلى التحرر والانعتاق؟ كذلك على مؤسسات المجتمع الدولي أيضاً أن تلتزم بالمواثيق والعهود التي أقرتها بعد الحرب العالمية الثانية وتلعب دوراً بارزاً في حماية حقوق الإنسان والشعوب وتطبيق ما التزمت به. هنا لا بد من التنويه إلى الأضرار الحاصلة جراء آلية اتخاذ القرار في مجلس الأمن. نخص هنا استخدام حق الفيتو لدى الدول الكبرى الذي تستخدمه كسلاح في تدخلها بشئون الشعوب وقهر ثوراتها حفاظاً على مصالحها، الضيقة، أو حماية لقوى متسلطة تتعامل معها.   
دمشق في 2/ 7/ 2016   
  **اللجنة المركزية   
 لحزب الشعب الديمقراطي السوري**